في الطريق التي قادتها الى كارثة ١٩٤٨. أي أنها لم تعد تلعب سوى دور ثانوي؛ وظلّت المسألة الفلسطينية، طوال عشرين سنة، قضية عربية، أو بالأحرى قضية من قضايا الدول العربية.

إن وقوع حرب ١٩٤٧ــ١٩٤٨، وعدم قيام دولة فلسطينية ولو على قسم من فلسطين، كان من شأنهما تشديد التبعية للأنظمة العربية. وقد حدا هذا الوضع بالجيل الجديد إلى التساؤل عن مدى صحة رفض الدولة المستقلة. ويتساءل أبو إياد في كتابه «فلسطيني بلا هوية»[٢١] قائلاً:

«لكن لماذا لم يقبل القادة الفلسطينيون حلاً مؤقتاً على غرار المسؤولين الصهاينة، يكون قوامه تأسيس دولة على أي جزء من التراب الوطني الذي أسندته اليهم الأمم المتحدة؟

«وحين طرحت هذا السؤال على الحاج أمين الحسيني قبل وفاته بثلاثة أشهر، قدم لي الزعيم الفلسطيني عدة أسباب برر بها عجزه، كما قال، عن إنقاذ جزء على الأقل من تركتنا الوطنية. فالدول العربية المعنية أعاقت من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الانكليز ــ الذين كانوا يكرهونه كرهاً خاصاً كما ذكر ــ تأسيس دولة في الضفة الغربية وغزة، أي في الأراضي التي لم يفلح الجيش الصهيوني في احتلالها. وبطبيعة الحال، فان ملك الأردن عبدالله لم يكن يؤيد اقامة كيان فلسطيني لأنه كان ينوي ضم الضفة الى مملكته. وهذا ما فعله على كل حال بعد حرب عام ١٩٤٨.

«أما الملك فاروق، فانه لم يكن يسعى من جانبه الى إلحاق غزة بمصر. وسمح في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ بعقد مؤتمر فلسطيني في مدينة غزة، أفضى إلى تعيين حكومة يقودها أحمد حلمي باشا، كان هدفها الرئيسي ــ وفق رأي الحاج أمين الحسيني نفسه ــ اقامة سلطتها الفعلية في غزة والضفة الغربية. غير أن الحكومة المصرية منعته حتى من الإقامة في غزة، بحجة أن الجيش الاسرائيلي «سيُستفزّ» بذلك وقد يجتاح القطاع. وعلى هذا فانه بات على الحكومة الفلسطينية أن تقيم في القاهرة حيث راح رئيسها أحمد حلمي باشا، وهو مصرفي ممتهن، ينصرف إلى أعماله بأكثر مما ينصرف إلى وزارته الوهمية. وقال الحاج أمين، انه بعد أن خانته الدول العربية، تخلى عنه أغلب القادة الفلسطينيين الذين انقسموا الى فريقين: واحد يوالي الأردن، والثاني يوالي مصر.

«وبالرغم من ان تبريرات الحاج أمين تقبل التصديق، إلا انها بدت لي غير مقنعة. ففي تلك الفترة كانت مصر والعربية السعودية معاديتين للأسرة الحاكمة في الأردن ولا توافقان على ضم الملك عبدالله للضفة الغربية. أفلم يكن في وسعه الاعتماد على هاتين الدولتين العربيتين ضد التوسعية الأردنية؟ وإذا كان الأمر غير ممكن فلماذا لم يستغث بالعالم العربي كله، بل وبمنظمة الأمم المتحدة التي قررت التقسيم، ليطالب بالضفة وغزة؟ وعلى أي حال فان أي وثيقة من وثائق المحفوظات الفلسطينية التي تفحّصناها عن كثب، لا تعزز ما ذهب اليه الحاج أمين الحسيني».